

لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية

قرار اللجنة الابتدائية بالدمام

رقم الدعوى	رقم القرار الابتدائي	تاريخ صدور القرار الابتدائي
٢٩٠٢٦٤	١٤٣٠/د/٢٧	الاثنين ١٧/٠٤/١٤٣٠ هـ
نوع الوثيقة	التصنيف الموضوعي	نهائية القرار
حريق	التغطية التأمينية - قرار غيابي	فوات ميعاد الطعن

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية (...)، سجل تجاري رقم (...)، تقدمت للأمانة العامة للجان بدعوى مفادها بأنه في تاريخ ١١/٠٦/١٤٢٨ هـ، حصل حريق في (...) وأمتد إلى مستودعها، وأن الدفاع المدني قام بإطفاء الحريق في المصنع والمستودع علماً بأن مستودعات المدعية مؤمن عليها لدى المدعى عليها بموجب وثيقة تأمين الحريق والأخطار الجماعية والسرقة برقم (...)، وأفادت بأنها أبلغت المدعى عليها حسب الأصول، وقامت الشركة المدعى عليها بتعيين (...) كمقدر خسائر والتي قدرت الخسائر بمبلغ وقدره (٩١,٩٩٠,٢٢٧,٢) ريال، وعليه تطالب المدعية بإلزام المدعى عليها بدفع المبلغ المشار إليه أعلاه، وبمخاطبة المدعى عليها ورد جوابها بتاريخ ٣٠/٠٥/١٤٢٨ هـ، بأنها بعد أن تبليغ بالحادث من المدعية أرسلت مندوبها إلى المستودع وتبين لها أنه على أثر الحريق الذي شب في (...) المجاور للمستودع انتشر الدخان داخل المستودع عن طريق مروحة مما تسبب بأضرار لمحتويات المستودع، وعليه فإنها ترى أن الأضرار لا تشملها تغطية الوثيقة وذلك لأن التغطية هي ضد الحريق المباشر وأن الدخان لا يعتبر حريقاً مباشراً.

وعقدت اللجنة جلسة للنظر في الدعوى يوم السبت الموافق ١٨/١٠/١٤٢٩ هـ، حضر فيها (...)، سعودي الجنسية بموجب الهوية الوطنية رقم (...)، بصفته وكيلًا عن المدعية بموجب الوكالة الخاصة رقم (...) وتاريخ ١/٠١/١٤٢٩ هـ الصادرة من كتابة العدل الثانية بالرياض، وحضر لحضوره (...)، سعودي الجنسية بموجب

لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية

الهوية الوطنية رقم (...). بصفته وكيلاً عن الشركة المدعى عليها بموجب الوكالة رقم (...) وتاريخ ١٤٢٩/١١/١٧ هـ الصادرة من كتابة العدل الثانية بالرياض، وبسؤال وكيل المدعية أن يحدد ويحصر دعواه

فأجاب بقوله أنني أطالب بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ وقدره (٢,٢٢٧,٩٩٠,٩١) ريال تعويضاً عن أضرار الحريق التي لحقت بمستودع موكلتي والبضاعة التي يحويها، وبسؤال وكيل المدعى عليها عن رده على الدعوى أجاب بقوله أن سبب امتناع موكلتي عن دفع الضرر المطالب به هو أن الضرر الذي لحق بممتلكات المدعية غير مغطى بالوثيقة التأمينية الممنوحة لها حيث أن الضرر نتج عن تسريبات الدخان والمياه من خلال المراوح إلى البضاعة مما أدى إلى تلفها، وقد سألت اللجنة وكيل المدعى عليها هل تقرر أن الضرر الذي لحق ببضاعة المدعية هو بسبب الحريق وإذا كان الجواب بكلاهما هو مصدر الضرر أجاب بقوله أن مصدر الضرر هو الحريق الذي لحق بالمستودع المجاور لمستودع المدعية، وقد سألت اللجنة وكيل المدعية هل تتفق مع إجابة وكيل المدعى عليها بأن الحريق أصاب المستودع المجاور لمستودع موكلته أجاب بنعم أن الضرر الذي لحق بمستودع موكلتي هو ناتج عن الحريق الذي أصاب المستودع المجاور، وقد سألت اللجنة وكيل المدعية عن طبيعة وثيقة التأمين الممنوحة لموكلته وبما تغطي أجاب بقوله أنني أطلب مهلة للرجوع إلى موكلتي، وعليه طلبت اللجنة من طرفي النزاع الوثيقة الأصلية وملحقاتها، وعليه قررت اللجنة تأجيل النظر في الدعوى إلى موعد لاحق.

وعقدت اللجنة جلسة لاستكمال النظر في الدعوى يوم السبت الموافق ١٤٢٩/١١/١٠ هـ، حضر فيها (...). بصفته وكيلاً عن المدعية، في حين لم يحضر من يمثل أو ينوب عن المدعى عليها رغم ثبوت تبليغها، وفي بداية الجلسة قدم وكيل المدعية مذكرة إلحاقه، وقد طلبت اللجنة من وكيل المدعية تزويدها بفواتير حقيقية للبضاعة التالفة ومصادق عليها من الغرفة التجارية الصناعية.

وعقدت اللجنة جلسة لاستكمال النظر في الدعوى يوم الاثنين الموافق ١٤٢٩/١١/٢٦ هـ، حضر فيها (...). بصفته وكيلاً عن المدعية، وحضر لحضوره (...). سعودي الجنسية بموجب الهوية الوطنية رقم (...). بصفته وكيلاً عن الشركة المدعى عليها، وبسؤال وكيل المدعى عليها عن رده على دقة تقرير مقدر الخسائر (...) المعين من قبل موكلته، أجاب بقوله أنني لا أستطيع الرد، وقد سألت اللجنة وكيل المدعى عليها هل تم اختيار (...) كمقدر خسائر من قبلكم أجاب بقوله نعم وذلك لأنه هو الوحيد المرخص له من قبل مؤسسة النقد العربي

لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأهيلية

السعودي، وقد طلبت اللجنة من وكيل المدعية أن يزودها بتقرير مقدر خسائر أما أن يكون نفس المقدر السابق أو أن يكون مقدر جديد ومعتمد من مؤسسة النقد العربي السعودي، وعليه قررت اللجنة تأجيل النظر في الدعوى إلى موعد لاحق.

وعقدت اللجنة جلسة لاستكمال النظر في الدعوى يوم الاثنين الموافق ٢٨/٢/١٤٣٠هـ، حضر فيها (...)، بصفته وكيلاً عن المدعية، في حين لم يحضر من يمثل أو ينوب عن الشركة المدعى عليها، وبعد تأمل اللجنة في تقرير مقدر الخسائر تبين أنه غير مستوفي الشروط وعليه قررت اللجنة تأجيل النظر في الدعوى إلى موعد لاحق.

وعقدت اللجنة جلسة لاستكمال النظر في الدعوى يوم الأحد الموافق ٤/٣/١٤٣٠هـ، حضر فيها (...)، بصفته وكيلاً عن المدعية، وحضر لحضوره (...)، بصفته وكيلاً عن المدعى عليها، وفي بداية الجلسة قدم وكيل المدعية تقرير مقدر الخسائر كما طلب منه في الجلسة السابقة وعليه طلب وكيل المدعى عليها مهلة لدراسة التقرير والرد عليه، وعليه قررت اللجنة تأجيل النظر في الدعوى إلى موعد لاحق.

وعقدت اللجنة جلسة لاستكمال النظر في الدعوى يوم الاثنين الموافق ١٧/٤/١٤٣٠هـ، حضر فيها (...)، بصفته وكيلاً عن المدعية، في حين لم يحضر من يمثل أو ينوب عن المدعى عليها، وحيث أختتم المدعي أقواله، قررت اللجنة قفل باب المرافعة تمهيداً لإصدار قرار في الدعوى.

الأسباب

من حيث الشكل، بما أن المدعية (...) تهدف من دعواها إلى إلزام الشركة المدعى عليها (...) بدفع قيمة الأضرار والتلفيات الذي لحق بمستودعها وما يحويه من جراء الحريق الحادث في المستودع المجاور بموجب وثيقة التأمين المبرمة بين المؤمن له والمدعى عليها، فإن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة في اختصاص اللجنة بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٣٢) والتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ.

لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأهيلية

من حيث الموضوع، بتأمل اللجنة في الأوراق والمستندات المرفقة بملف الدعوى وسماع إجابات كلا الطرفين المثبتة بمحاضر الجلسة، فقد ثبت أنه في ١١/٠٦/١٤٢٨ هـ الموافق ٢٦/٠٦/٢٠٠٧ م حصل حريق في (...) وأمتد إلى مستودع المدعية، وأن مستودعات المدعية مؤمن عليها من قبل الشركة المدعى عليها بموجب وثيقة تأمين الحريق والأخطار الجماعية والسرقه برقم (...) والتي يبدأ سريانها من تاريخ ١٩/٠١/٢٠٠٦ م حتى تاريخ ١٨/٠١/٢٠٠٧ م.

وقد قدم وكيل المدعية تقرير صادر من (...) يفيد فيه أن إجمالي الخسائر التي لحقت بمستودع موكلته هو (٩١,٩٩٠,٢٢٧) ريال، وبما أن هذا المبلغ الذي تطالب به المدعية بتعويضها عنها معد من قبل طرف المدعية، فقد ارتأت اللجنة أن تطلب من المدعية ضرورة تزويدها بتقرير مقدر خسائر جديد صادر من جهة معتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

وحيث ثبت بموجب تقرير مقدر الخسائر (...) والمرخص له من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي أن إجمالي خسائر الحريق الذي أصاب مستودع المدعية هو (٠,١٩١,٥٩٨) ريال.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت اللجنة الآتي:

القرار

إلزام المدعى عليها (...) بدفع مبلغ قدره (٠,١٩١,٥٩٨) مليون وخمسمائة وثمانية وتسعون ألفاً ومائة وواحد وتسعون ريال، للمدعية (...) تعويضاً عن الخسائر والأضرار التي لحقت بمستودعها.

وقد تم النطق بقرار اللجنة في يوم الاثنين الموافق ١٧/٠٤/١٤٣٠ هـ علناً أمام وكيل المدعية، وغيابياً بحق المدعى عليها، فأبدي وكيل المدعية قناعته بالقرار، في حين أنه يحق للمدعى عليها في حالة عدم قناعتها التظلم من القرار أمام ديوان المظالم وفقاً للنظام.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.